وهو فيح ويتخذ من الخشب والإهليلج والقنطرة واسم ما يتخذ من الآجر والجص موضوعا لا يرفع أو ان يوضع
فم النهر مطلقا سواء كانت القسمة بالكوى أو لا وكذا اذا اراد ان يؤخر ماء عن فم النهر فيجعلها في اربعة أذرع
او واحدة منه لاحتباس الماء فيه فيزداد دخول الماء جلافا ما اذا اراد ان يسفل كوة او يرفعها حيث يكون
له ذلك في الاصح أو ان يقسم بالايام وقد وقعت القسمة بالكوى الكوة ثقب البيت والجمع كوى
وقد تضم الكاف في المفرد والجمع ويستعار لمفاتيح المال إلى المزارع والجدا ول فيقال كوى النهر كذا في
المغرب وان يسوق شربة الى ارض له اخرى ليس لها فيه شرب اى ليس للارض في النهر شرب بلا رضاهم
ويورث الشرب ويوصى بالانتفاع بعينه ولا يباع ويوهب ولو تزوج امرأة على شرب بغير ارض فالنكاح جايز وليس لها من الشرب شيء وتجب مهر المثل والصلح عن دعوى الشرب باطل ولو ملأ الماء
ما فخرت وضربت ارض جاره او غرقت لم يضمن قالوا هذا اذا سقا ارضه سقيا معتادا أما اذا تعمد ارضه ماؤه كما
سيأتي لاستحالة ارضه فيضمن

كتاب الاشربة

وهي جمع شراب وهو كل ما يشرب من المايعات
وسمي هذا الكتاب بها لان فيه بيان احكام انواع المناسبة بين الشرب والاشربة ظاهرة الا ان الشرب في بيان
شرب الحلال وهذا في بيان الحرام فلذلك فصله واخره عنه وفي الشرع الشراب ما يسكر والمحرم منها
اربعة الاول الخمر وهي النيء من ماء العنب اذا غلا غليانا كاملا بان صار اسفله اعلاه واشتد وقذف
بالزبد اى رماه وازاله فانكشف عنه وسكن وهذا عند ابي حنيفة وعندهما اذا اشتد صار خمرا
ولا يشترط القذف بالزبد وقال بعض الناس كل مسكر خمر والمراد بالاشتداد كونه صالحا للاسكار و
انما سميت الخمر بالخمرة اى الستر لانها تستر العقل وقيل لانها تركت حتى ادركت وقيل لانها تخامر العقل
اى تخالطه والخمار ما تغطي به المرأة رأسها والخمر ما واراك من شجر او غيره والخمرة بالضم السجادة
الصغيرة والخمرة طبخ اول والاعندهما اذا كان من غير لهو وطرب في ظاهر الرواية وفي النوادر عن محمد ان شرب
النيء من بعد ما اشتد لا يحل ولا حد عليه ومن شرب ما يتخذ من العسل والبر والشعير والتين والزبيب
السكر والتمر والحنطة والكشمش وغير ذلك مسكرا ولم يسكر كذا في المبسوط الشمس الائمة السرخسي وذكر
في الهداية الاصح انه يحد وكذا التيء من الالبان اذا اشتد فهو على هذا وقيل على قول ابي حنيفة
لا يحل ليس بتركيب والصحيح انه يحل والرابع المثلث العنبي وهو حلال وان غلا واشتد
وسكن من الغليان على الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وهذا عند هما وعند محمد ومالك والشافعي
قليله وكثيره حرام وسئل ابو حفص الكبير فقال لا يحل شربه فقيل له خالفت ابا حنيفة وابا يوسف
فقال لانهما يحلان للاستمراء والناس في زماننا يشربون للفجور واللهو فعلم انه حلال فيما اذا
قصد التقوي اما اذا قصد به التلهي فلا يحل بالاتفاق وعن محمد مثل قولهما وعنه انه ذكره ولم
يزد عنه انه توقف فيه فقال لا أحرمه ولا أبيحه ولو طبخ الخمر او غيره بعد الاشتداد حتى ذهب

Copyright © King Saud University